نساء إرهابيات... جيل جديد من النسوية

إعداد/ مصطفى عماد

نوفمبر 2021

FDHRD

نساء إرهابيات... جيل جديد من النسوية

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسه أهلية – مشهرة برقم 6337 لسنة 2005 – غير حزبية

لا تهدف إلى الربح يخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 84 لسنه 2002 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الألكتروني: https://www.fdhrd.org/

ALL RIGHTS RESERVED- 2021 ©

FDHRD

المقدمة:

انتشرت موجات من التطرف والعنف في العالم ولها صور كثيرة، إحدى هذه الصور التطرف النسوي بانضمام المرأة للجماعات الإرهابية أو ما يعرف بالإرهاب النسوي وهذا ما يسمونه الباحثون في مجال الإرهاب بالنقلة النوعية في الاستراتيجية الإرهابية. ولقد مرت الحركة النسوية بثلاث أجيال موضوعية متتالية، حتى وإن أختلف الهدف لكل منها إلا أنهم أجمعوا على أهمية تحرر المرأة من السلطة الأبوية (وليس الرجل) والحصول على نوع من التمكين والاستقلالية نظرًا لاعتبارهم المرأة أقلية نوعية داخل أي مجتمع، أي توفير حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية متساوية للمرأة.

فطالما كانت الحركات النسوية تندد بالمظلومية والقمع الأسري والمجتمعي وكونهن ضحايا للتنظيمات الإرهابية التي تتعرض لها المرأة في النزاعات المسلحة، ويستندوا في معطياتهم على نظرية الأمومة، حيث يوضح النسويون أن أخلاقيات الأمومة وتفكير الأم يُجنس من الأمومة والسلوكيات اللاعنفية للمرأة. ولكن هل من الممكن أن تنتقد المرأة المرأة حينما تكون عنصرًا فعالًا في الجماعات الإرهابية وتقود جباهات القتال أو العمليات الانتحارية؟

يناقش هذا التقرير الإرهاب النسوي والتعريف به وما هي الدوافع والأسباب التي تؤدي إليه، والتفرقة بينه وبين الراديكالية النسوية، بالإضافة إلى توضيح ملامح لانخراط المرأة في الجماعات الإرهابية، وما التأثير الممكن لهذه الظاهرة على حقوق الإنسان والأمن البشري.

أولًا: التعريف بالإرهاب النسوي

رغم التقارب الشديد بينهما، إلا أنه يختلط على البعض التفرقة بين مصطلحي "الإرهاب" و"التطرف"، فهما مرتبطان ببعضهما ويتشابهان مع المصطلحات الأخرى وكذلك بينهما علاقة سببية حيث من الممكن أن ينتج عن التطرف إرهابًا. وبحسب المعجم العربي التطرف هو المغالاة فكريًا أو سياسيًا أو دينيًا أو مذهبيًا، وهو مجاوزة حد الاعتدال وعدم التوسط. وحد الأعتدال هذا نسبي ولا يمكن قياسه لأن التطرف يتوقف على القيم السائدة في زمن ما وفي كل مجتمع، وبالتالي فإن فعلًا ما قد يُعتبَر تطرفًا في مجتمع ما (أي تطرف سلبي) ونفس الفعل ليس تطرفًا في مجتمع آخر (تطرف إيجابي).

ويُستخدم مفهوم التطرف الفكري للتعبير عن الخروج عن القواعد والأفكار والقيم الشائعة في المجتمع، ولكن يتداخل ذلك مع بعض المصطلحات الأخرى مثل: الدوغمائية، والتعصب، والعنف، والإرهاب. فالدغمائية هي الجمود والانغلاق العقائدي والعقلي أي عدم القدرة على التقبل أو التسامح مع أي معتقدات مختلفة عن الشخص أو الجماعة. أما التعصب فهو التشدد في الآراء التي تتسم بالجمود الفكري التي يؤمن بها الشخص أو الجماعة، وإذا تطاول الفكر

المتطرف إلى فعل سلوكي ظاهري كوسيلة لتحقيق الأفكار التي يؤمن بها فهو العنف الذي قد يُعتبر إرهابًا ماديًا أو نفسيًا إذا طال أشخاص آخرين ضد من يقف عقبة في طريق تحقيق تلك الأفكار.

الفرق بين التطرف النسوي والإرهاب النسوي

إن تناول ظاهرة النساء الإرهابيات لأغراض التقرير، يوجب التفرقة بين مصطلحي "الإرهاب النسوي" و "التطرف النسوي". ولكن قبل كل شيئ من الضروري التذكير أن الحركات النسوية نشأت لكي تدافع عن حقوق متساوية للمرأة في الحصول على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية وإصلاح السلطة الأبوية وخلق مجتمع جديد تكون المرأة ذات حقوق ومسئوليات (أي مواطنة) تكفلها لها قواعد الدستور المختلفة.

عُرف التطرف النسوي بأنه التشدد الفكري عند الحركات النسوية والخروج عن المألوف من قيم المجتمع والمغالاة في المطالب التي تزيد عن حد الإعتدال والتوسط الفكري المعروفين لدى المجتمع ولدى المدافعين عن حقوق المرأة. ويصاحب هذا السلوك استخدام الصوت العال، والنقاش الحاد، والكلمات البذيئة بالإضافة إلى التهديد بالعنف والعصيان المدني، وتعطيل سبل الحياة حتى يتم تنفيذ مطالبهم. والصورة الأكثر انتشار في المجتمعات العربية المحافظة هي أن الجماعات النسوية تريد أن تحرر المرأة من ولاية الرجل وحثها على خلع الحجاب ومخالفة الشريعة.

لقد تزامن التطرف النسوي مع الجيل الثاني من النسوية في الستينيات من القرن الماضي بالولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد مع بروز المدارس النسوية التي تتبنى أدوات ثورية، وتؤمن بتفكيك النظام الأبوي كاملًا لا إصلاحه من الداخل. تميزت النسوية الراديكالية في حينها بالتظاهرات والمطالبات بصوت عال في ما يخص شكل العائلة وجنسانية المرأة والإجهاض وغيرها، حتى أصبح مصطلح النسوية الراديكالية اليوم ذا دلالة سلبية تُفهَم على أنها حركة متطرفة. كما حرصت النسوية الراديكالية على تغيير القواعد الجندرية التي تقسم الصفات الاجتماعية والأدوار في المجتمع بين الأنوثة والذكورة دون اعتبار لاختيارات الأشخاص، وتعطي دورًا مقولبًا لكل من الجنسين لا يجب الخروج عنه، وإلا مواجهة العقاب المجتمعي.

ورثت الأجيال التالية للمدرسة الراديكالية الأساليب التي اتبعتها في الدفاع عن حقوق المرأة وإبراز مطالبهن، ونجد أنه بدأت الرائدات منهن تتحرك في اتجاه الدفاع عن التصور الاجتماعي عن المظلومية الاجتماعية الموجهة ضد المرأة على النظام بأكمله.

أما المقصود بالإرهاب النسوي فهو الإنضمام الفعلي للمرأة إلى الجماعات الجهادية والإرهابية القائم على أساس النوع للقيام بأعمال تخريبية أو تكفيرية من شأنها زعزعة الأستقرار أو حتى للقيام بأعمال مساعدة لرجال التنظيمات الإرهابية، أي تجنيدهم بصورة طوعية. يقع في

جوهر هذا المصطلح القضاء التام على للنظام الأبوي القائم على سيطرة الرجال وليس المساواة حيث تستند المعتقدات النسوية الإرهابية على فكرة أن السبب الرئيسي لاضطهاد المرأة ينشأ من الأدوار الاجتماعية والبنى المؤسسية التي يتم بناؤها من تفوق الذكور والسلطة الأبوية، وبناء على ذلك فإن هذا الجيل يعتمد على أساليب غير تقليدية على أدوار المرأة كالدخول في تنظيمات جهادية والمشاركة في الأعمال التي تقوم بها.

الدوافع والأسباب

رغم أن الحركة النسوية الراديكالية كانت أكثر فاعلية في توليد دعم واسع النطاق للحملات حول قضايا مثل الاغتصاب والعنف المنزلي والتحرش الجنسي وإلصاق الإرهاب بالرجل بسبب قوته وسلطته واستعباده وتعذيبه للمرأة، فأن النسوية الإرهابية تجاوزت هذه المرحلة بتطرف الحركة بالنسبة لنيل المطالب.

تعود هذه الظاهرة إلى عدة أسباب منها: الدوافع الشخصية كالتمرد والرغبة في العمل العنيف والإنجذاب لسياسة فرض الأمر الواقع؛ أو الالتزام بقضية أو أيديولوجية أو فهم معين للدين. بالإضافة إلى محاولة التغيير المجتمعي بسبب المظالم المتعلقة بالظروف الاجتماعية والسياسية، والحزن بعد وفاة أحد أفراد أسرتها، أو النية في جني فوائد اقتصادية أو الرغبة في خلق شخصية متطرفة ذات صيت اجتماعي. وهو ما يبرر كون 85% من أسباب مشاركة المرأة في الجماعات المتطرفة، هي أسباب اجتماعية فكرية لا اقتصادية.

وأثبتت الدراسات الجندرية أن المرأة ضحية العنف الأسري تلتجئ إلى الجماعات الإرهابية التي تمكنها حسب ظنها من إثبات ذاتها ووجودها عبر الاضطلاع بمهام ارهابية كبيرة تستعيد بها كرامتها وأنفتها. وهناك سبب آخر يرتبط أكثر بأبعاد الاستقطاب للجنس الأخر، حيث وجود عنصر نسائي يزيد من الانتساب الشبابي، أو المساهمة في استقطاب الشباب، وبذلك تتحول المرأة إلى مكافأة يسعى المقاتل إلى الوصول إليها.

ثانيًا: انخراط النساء في التنظيمات الإرهابية

على عكس الحركات النسوية التي ترغب في تحرر المرأة من النظام السلطوي الأبوي وتقوم بدور ثانوي في رفض العنف المادي والإرهاب، فإن هذا الجيل الجديد من النسوية يذهب طوعيًا إلى الجماعات الإرهابية ليصبح أداةً في يد رجال هذه التنظيمات لخدمة أجندتهم، وذلك حسب قدراتهن وظروفهن النفسية والأسرية وأيضاً المهنية، وتتمثل مشاركتهن في تجنيدهن للاستقطاب والترويج للفكر الإرهابي على مستوى الدوائر الاجتماعية كالأقارب والأهل والجيران والأصدقاء، وتكلفيهن باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للدعاية للأفكار،

والتحريض على الدولة، والاضطلاع بمهام إرهابية خطيرة كقيادة الكتائب وتنفيذ العمليات الانتحارية.

وليس مصطلح "الجهادية النسائية" حديثاً، فقد ظهر في مطلع تسعينيات القرن الماضي، وتوجد جذوره الأيديولوجية في السلفية والإخوانية عند سيد قطب الذي شكل الأرضية الفكرية الأم لكثير من الحركات الدينية السلفية المتطرفة، من خلال مبدأ "الحاكمية" وتكفير الحكومات العربية والإسلامية، كما طالب في كتابه "معالم في الطريق" إعادة أسلمة الدولة والمجتمع عبر العمل المسلح العنيف للوصول إلى الخلافة الإسلامية، وكذلك تناول التحدث فيه عن النساء "المجاهدات"، الذي تسبب في ظهور "جهاديات" وصفهن بالأشد تمسكًا وانغلاقًا على المنظومة الدينية الإسلامية المُتخيلة وفق أيديولوجية السلفية "الجهادية."

تصاعد ظهور أدوار النساء في الجماعات الإرهابية المسلحة من بعد أحداث 11 سبتمبر التي أعادت تعريف دور المرأة في الجهاد الإسلامي بالقاعدة، والإنحلال من الأدوار التقليدية لها بالمنزل لتصبح عضوًا نشطًا تنفذ العمليات التكفيرية الإنتحارية لتحقيق مصالح وأهداف الجماعة المنتمية لها. تطور وتكاثف التواجد النسوي في الجماعات الإرهابية مع بروز نجم داعش في الأراض العراقية والسورية منذ عام 2014، حينما بدأت مع استقطاب النساء من كافة أنحاء العالم- وليس من العالم العربي فقط- أُطلقت عليهم وسائل الإعلام مسميات أخرى (أقل تنظيمًا) مثل "جهاد النكاح"، و"عرائس الجهاد"، و"زوجات البغدادي"، إلى أن تم دمجهم في "كتائب الخنساء" وهي كتيبة عسكرية لداعش شملت استقطاب وحشد وتدريب النساء على المعارك مثلما يحدث في تشكيلات "أخوات البسيج" الإيرانية. وفي اليمن تتشابه الأوضاع، وضمت جماعة الحوثيين الإرهابية إلى ميليشياتها فرقة "زينبيات" التي تعد ذراعهم النسوي ضد مخالفيهم.

وفي نفس الإطار، أوقفت أجهزة المخابرات والأمن في بعض الدول العربية مثل السعودية والعراق واليمن وتونس والمغرب ومصر الكثير من السيدات المقدمات على العمليات الانتحارية مرتديات النقاب ويخبئن القنابل والأحزمة الناسفة تحت عباءاتهن. هذه الأعمال كانت تحدث ضد جنود الغزو الأمريكي لأفغانستان في 2001 وللعراق في 2003 وليس ضد المدنيين الأبرياء. ودعت هذه الظاهرة المنتشرة في الآونة الأخيرة المشاركين في "المؤتمر العربي 20" المسؤولين عن مكافحة الارهاب في عام 2017، وزارات الداخلية في الدول الأعضاء إلى التنسيق مع الجهات المعنية بالتربية والتعليم والاسرة والشؤون الاجتماعية لرصد ظاهرة التطرف النسوي في الجامعات والمدارس والأحياء الفقيرة.

استخدام تنظيم داعش المقاتلات من النساء فيما تم تسميته "معارك الإنهاك" طبقًا لتكتيكات التنظيم بعدما تم التغلب عليه في العراق وسوريا، وأصدر داعش بيان "صولات الموحدين 2" آنذاك موضحًا أنه من الممكن أنه يسمح للجهاديات أن يحاربن دون النقاب أي مكشوفات الوجه. وقد وجهت دار الإفتاء المصرية ردا شديد اللهجة على هذا البيان في دراسة لمرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة ذكرت فيه: "إن إشراك عناصر نسائية في عمليات

قتالية يكشف حقيقة إفلاس التنظيم، ويفضح حجم تناقض ممارساته مع عدد الفتاوى التي سعى إلى فرضها خلال السنوات الماضية، منها، أن اصطحاب مقاتلات لتنفيذ عمليات تتناقض كليًا مع نص فتوى لإذاعة «البيان» التابعة للتنظيم تعلقت «بمشاركة المرأة في الغزوات»؛ حيث أن الأصل في المرأة أنها ليست من أهل الجهاد فلم يخاطبها الشرع بالقتال، كما نهت عن اصطحاب النساء في ساحات القتال خشية الوقوع في الأسر أو السبي.

وفي مصر حيث "الأخوات المسلمات" كان لهن دورا خفيًا في استقطاب الفتيات الجامعيات وضم العديد من السيدات لجماعة الإخوان المسلمين. بدأت هذه الجماعة النسوية نشاطها الثقافي في 1933 ثم كان لها دور اجتماعي في الرعاية الاجتماعية كرعاية الفتيات اليتيمات اللواتي كُن الهدف الرئيسي لمشروع التنشئة السياسية لتنظيم الإخوان المسلمين، ما يوسع نطاق دائرة الأمهات والزوجات اللواتي يحملن نفس الفكر المتطرف حتى الوصول لمجلس النواب والرئاسة. ولعبت الأخوات المسلمات دورًا في أحداث العنف السياسي الذي ترتبت على خلع الرئيس مرسي وأحداث رابعة في 2013، فقد كانوا بمثابة الجيش الإلكتروني للأخوان المسلمين على منصات التواصل الاجتماعي لنشر الإشاعات والأكاذيب ضد الدولة المصرية والدعوة للميليشيات الأجنبية للقتال ضد أجهزة الأمن المصرية حينًا، أو دعوة الدول الكبرى للتدخل عسكريًا أو فرض عقوبات حينًا آخر. مثل عزة الجرف أو "أم أيمن" النائبة البرلمانية السابقة عن حزب العدالة والتنمية المنحل التي سخرت صفحتها على مواقع التواصل الاجتماعي لشن هجومها على رجال الجيش والشرطة، وكتبت عبر حسابها الشخصي على "تويتر": "عندما تأتي طائرات حلف الناتو وتدخل مصر سوف يركع الجيش المصري للإخوان وحينها لن نرحمهم."

وفي نفس الوقت، ظهرن هؤلاء النساء طوال فترات عملهن في المجال التطوعي والديني بدور المدافع عن حقوق المرأة من المنظور الإسلامي، ولكن ذلك ذهب في مهب الريح حينما كشفت وقائعهم الوحشية باشتركهن في الأعمال الإرهابية، ففي "أحداث قسم كرداسة" التي وقعت يوم فض اعتصام رابعة، ونتج عنها 13 ضحية من ضباط وأفراد القسم، فقد أظهرت تحقيقات النيابة المصرية أن امرأة تُدعَى سامية شنن شاركت في الاعتداء على جثث ضباط مركز شرطة كرداسة وسحلهم، وتشجيع المسلحون في تخريب مدرعات الشرطة وإشعال النيران بالقسم، فضلًا عن شهادة أحد شهود العيان الذي ذكر أنها سكبت "ماء نار" على جثة مأمور القسم العميد عامر عبدالمقصود، واعتدت أيضًا على جثة نائبه العقيد محمد جبر.

كما في ليلة أحداث مسجد الفتح، تم القبض على 3 سيدات من جماعة الإخوان بحوزتهن عدد من الأسلحة والرشاشات. وكانت المتهمة علا حسين هي المرأة المتهمة في قضية تفجير كنيسة البطرسية بالعباسية أواخر عام 2016 مع زوجها المتهم الأول بالقضية.

ويُلاحظ أن أغلب السيدات التي شاركن في أعمال عنف ضد أجهزة الدولة المصرية لسن من الكوادر العالية في التنظيم المنحل، ولكنهن من أغلبية المتعاطفين مع الإخوان المسلمين

بسبب استخدامهم لغة دينية لشرعنة الانتماء وأفعالهن. وبالتالي، يجدر الإشارة أن النساء الإرهبيات في التنظيمات الإرهابية تنقسمن- بشكل عام- لثلاثة فئات: أولها: كونهن زوجات المقاتلين/أعضاء التنظيم أُجبرهن على اتباع أزواجهن، سواء الذين يتقلدون مناصب عليا داخل تلك التنظيمات، أو أولئك الأكثر اعتناقًا للعنف؛ ما يجعل خيار رفض المرأة للسير في ركاب زوجها استباحة دمها. وثانيها: النساء المنتسبات أيديولوجيًا من خلال الاقتناع التام بالفكر الجهادي. أما الثالثة: فهن المتعاطفات مع تلك الأفكار والتنظيمات.

وقد قسمت إحدى الدراسات في العلوم السياسية مستويات الإرهاب النسائي العنيف إلى ثلاث مستويات (فردي- عائلي- تنظيمي): يتمثل النوع الأول في العمل الفردي وغالبًا ما يشكله "الانتحاريات" خارج الأطر التنظيمية، وهو نمط تقوم به سيدة أو أكثر، وقد يتواجد هذا النمط داخل التنظيمات الكبرى ولكن دون هيكلته في كتائب أو فرق، وهو نمط وجد في تنظيم القاعدة، فيما يتشكل النمط الثاني في الإرهاب العائلي وهو نمط يقوم على استخدام العائلات أي أشخاص تربطهم صلات قرابة في تنفيذ عمليات انتحارية، كما أرسل تنظيم القاعدة الزوجين ساجدة الرشاوي وحسين الشمري في تفجيرات عمان 2005، ويعتبر تنظيم داعش أكثر التنظيمات استخدامها لهذا النمط حيث ارتكب الشقيقان العنزي جرائم قتل باسم التنظيم في السعودية، أما المستوى الثالث وهو الأكثر ديمومة واستمرار وهو التنظيم والهيكلة للنشاط النسائي العنيف سواء داخل تنظيمات مستقلة أو عبرة هيكلته في كتائب وفرق وخلايا ضمن تنظيمات كبرى، وهي تشكلات تستقي أفكارها ومرجعيتها من السياقات الزمنية والمكانية التي تنشأ بها.

ثالثا: الجيل الجديد من النسوية وحقوق الإنسان

دعا القرار رقم 2242 لمجلس الأمن الصادر في أكتوبر 2015 بتسليط الضوء بشكل صريح على دور المرأة في مكافحة التطرف العنيف، كما دعا مشاركة المنظمات النسوية ومنظمات المرأة في تطوير استراتيجيات لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف التي يمكن أن تفضي إلى الإرهاب، بما في ذلك من خلال مكافحة التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية، وخلق روايات مضادة وغيرها من التدخلات المناسبة. يبدو هذا أمرًا ضروريًا نظرًا لأن الاهتمام العالمي المستمر بالأبعاد الجندرية للفقر، وضرورة التنمية الجنسانية، وتفشي العنف من قبل الدولة وغير الدولة ضد المرأة، وتضاؤل مكاسب المساواة للمرأة هي حقائق منتشرة معرضة لخطر التعتيم عليها. ولكن من خلال التوسع المستمر لحوارات مكافحة الإرهاب يتم تشكيل وتوجيه الأولويات طويلة الأمد للحركة النسوية العالمية من خلال أطر أمنية جديدة.

بالتالي، فإنه من المفترض على المنظمات الحقوقية كأحد أفرع المجتمع المدني أن تتناول هذه القضية (الإرهاب النسوي)، ومحاولة وقف سير هذه الظاهرة داخل المجتمعات العربية أو المشاركة بنشر تقارير أو أوراق سياسات بها توصيات للتغلب على هذه الظاهرة. بدلًا من

ذلك رأينا تعتيم وتهميش جماعي- متفق عليه- من كل المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية لتجاهل هذه القضية خاصة وأنها تمس أهم حقوق الإنسان من جانب؛ الحق في في الحياة والكرامة الإنسانية، وتمس الأمني البشري من جانب آخر؛ أي والدفاع عن الفرد ضد أي تهديد أو مخاطر.

إن ما ترغب في رصده المنظمات الحقوقية هو تناول الصورة النمطية للمرأة في الصراعات المسلحة بأنها الضحية المُستغلة من الجماعات الجهادية المسلحة، أو تسليط الضوء على العنف الإرهابي المرتكب ضدها، من خلال الخطف والزواج القسري والاغتصاب والاسترقاق والبيع، مما يعزز الأفكار المقولبة الخاصة بالجنسانية، بحيث لا تعتبر النساء غالباً إرهابيات محتملات، ولا ينظر إليهن كأفراد يشكلون خطراً على غرار نظرائهن من الذكور في حال تورطن بالإرهاب.

هذه التحيزات الموضوعية وعدم الأعتراف بالإرهاب النسوي خلقت حالة من الذُعر والخوف في المجتمعات الأوروبية على وجه التحديد بعدما تم القضاء على معاقل داعش، وقد رغبت الجهاديات من الدول الأوروبية والأجنبية على العودة إلى ديارهن، فقد تم غلق الأبواب في وجههن. ومع ذلك، تشير الدراسات الحديثة إلى أن حوالي 550 امرأة غربية سافرن إلى الأراضي التي أحتلها داعش وأن 17% من المقاتلين الأجانب الأوروبيين هم من النساء. علاوة على ذلك، وفقًا لليوروبول ، فإن واحدة من كل أربعة أشخاص تم القبض عليهم في الاتحاد الأوروبي بسبب أنشطة إرهابية في عام 2016 كانت امرأة.

والجدير بالذكر أن أغلب من سافرن إلى سوريا والعراق لسن من أنصار الفكر المتطرف للتنظيمات الإرهابية، ولكنهن هاجرن بفعل أزواجهن. وقد رصدت بضع التقارير الصحفية أنه في حالة موت الزوج (الجهادي)، فإن زوجته تحاول الهرب على الحال من معسكرات الإرهاب. فالتجربة التونسية في معاملة العائدات من معاقل داعش تستحق الإشادة، فقد قامت وزارة الداخلية بضبط آليات في كيفية التعامل مع العائدات منهن وأطفالهن من بؤر التوتر ومع المتواجدات في مراكز الإيقاف ومخيمات الإيواء بالخارج لإعدادهم نفسيًا وإعادة دمجهم في المجتمع مرة أخرى، وبلغ عددهم حسب الإحصائيات أكثر من 40 امرأة و100 طفل.

إن الإرهاب النسوي مشكلة موجودة بالفعل ويتطلب التوافر الجهود العالمية من مؤسسات رسمية وغير رسمية دون تسييس أو تحييز لطرف أو عرق، وقد مر بنفس مراحل تكوّن الإرهاب الدموي أو الأسود، فكانت له قاعدة لها شبكتها المنتشرة في جميع أنحاء العالم، وهناك دائمًا ممثلة لها في كل فرع من هذه الشبكة تتولى النياحة والعويل وإثارة أي شيء بدعوى الدفاع عن حقوق المرأة.

الخاتمة

إن ظاهرة التطرف النسوي تختلف عن الجيل الجديد من النسويات المقصود بها في هذا التقرير، فالنسوية الإرهابية هي جيل قيد التطوير والإنتشار في العالم، ولكن تتشابه بعض الخصائص لهن مع الراديكالية النسوية التي ميزت الجيل الثاني للنسوية. ورغم الدعوات لتحرر المرأة من السلطات الأبوية إلا أن ما يحدث في الشرق الأوسط من زيادة موجات الإرهاب تنذر بالكثير من الأدوار الطوعية والإجبارية للمرأة في الجماعات الإرهابية. فنظريًا، مرت المرأة بثلاث مراحل في الجماعات الإرهابية بدءًا مما يسمونه "الجهاد المنزلي" إلى مرحلة الانتحاريات، حتى قامت بتأسيس وحدات عسكرية نسوية.

يعد الإرهاب النسوي جزءًا من التطرف العنيف والإرهاب وهو أحد المخاطر الحقيقية التي تهدد حقوق الإنسان والأمن الإنساني، ولهذا يحتاج العالم لوقفة جماعية لكي يقضي على هذه الظاهرة وتعود المرأة إلى أدوارها التقليدية.